سموه استقبل رئيس مجلس الأمة ورؤساء وأعضاء لجان المالية والأولويات والميزانيات

أمير البلاد: استحقاقات المرحلة المقبلة تتطلب المزيد من التعاون بين السلطتين

صاحب السمو خلال اجتماعه مع القائم ورؤساء اعضاء اللجان البرلمانية

جانب من اللقاء

- الزلزلة : لقاءصاحب السمو بأعضاء اللجان كان «متميزاً وهادفاً»
- سموه عرض الوضع المالي للبلاد وأعطى الحلول للإنقاذ
- صاحب السمو حريص على استمرار الحكومة في تقديم الخدمات للمواطنين
- يجب أن نعمل لاجتياز المرحلة الاقتصادية والمالية الحرجة التي تعصف بالعالم

استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح أمس ورئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ورؤساء وأعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الأولويات ولجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وقد أكد سموه على أهمية بذل المزيد من الجهود والتعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة لما تحمله من استحقاقات ومتطلبات للخروج بنتائج تصب في مصلحة الوطن والمواطن وذلك في إطار القانون ومواكبة مسيرة التنمية للوطن العزيز

وعلى صعيد متصل قال النائب يوسف الزلزلة ان لقاء صاحب السمو أمير البلاد باعضاء لجان الأولويات والمالية والميزانيات كان لقاءا متميزا وهادفا حيث عرض صاحب السمو الامير الوضع المالي للبلاد وحلله بصورة دقيقة واعطى الحلول لانقاذ الوضع المالي والاقتصادي.

واضاف النائب الزلزلة ان سمو الأمير حريص على استمرار الحكومة في تقديم الخدمات للمواطنين تاكيدا على المبدأ الدستوري بتهيئة الحياة الكريمة للمواطنين. واشار النائب الزلزلة إلى ان صاحب السمو ختم حديثه قائلا: يجب ان نعمل متعاونين لاجتياز المرحلة الاقتصادية والمالية الحرجة التي تعصف بالعالم اجمع ونحن بمشيئة الله قادرون على ذلك اذا اتفقنا استخدام الادوات الاقتصادية والمالية المتاحة والتي لن تكون الا في صالح المواطنين سواءا في الوضع الحالي او المستقبلي.

ونوه الزلزلة إلى ان جميع النواب أكدوا انهم سيمتثلون بكل ما طرحه سموه عليهم لأن ذلك يعتبر المخرج الحقيقي للأزمات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

اعضاء مجلس الأمة خلال الاجتماع

جانب من الحضور

أكد أن الوزير لا يملك الموافقة على إيفاد المرضى واللجنة الفنية هي صاحبة القرار

العبيدي : مجلس الوزراء هو من يحدد القرارات المالية للعلاج في الخارج

- النواب طالبوا بإعادة النظر لبعض حالات المرضى التي تحتاج لإيفاد مرافق ثان
- حالات العلاج الطبيعي أوقفناسفرها لإيجاد بدائل في القطاعين الحكومي والخاص

العبيدي اثناء حضوره اجتماع اللجنة الصحية

جانب من الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية امس موضوع مخصصات مرضى العلاج بالخارج ورفع توصياتها لمجلس الامة.

وقال وزير الصحة د. علي العبيدي ان القرارات المالية فيما يخص العلاج في الخارج تأتي من مجلس الوزراء والقرارات الفنية تأتي من وزارة الصحة.

واوضح العبيدي في تصريح للصحافيين عقب اجتماعه مع اللجنة الصحية البرلمانية لمناقشة العلاج في الخارج ولائحته الجديدة ان اي قرار في شأن المخصصات المالية يخضع لموافقة مجلس الوزراء وليس لوزارة الصحة مبينا ان اللجنة الرباعية في مجلس الوزراء والممثلة في الجهات التي توفد المرضى للعلاج بالخارج وهي وزارة الدفاع والصحة والداخلية والنفط رفعت تقريرها حول العلاج في الخارج ومجلس الوزراء اتخذ قراره في شأن المخصصات الجديدة وهي 75 دينار للمريض وتذكرة لمرافقة الاول. وقال العبيدي ان النواب طالبوا اعادة النظر لبعض حالات المرضى التي تحتاج لايفاد مرافق ثاني وهي الحالات المتعلقة في الاطفال والمعاقين وكبار السن الذين يحتاجون مبينا ان الوزارة تعتبر اقتراحات مقبوله لمناقشتها وسوف تدرج في تقرير اللجنة الصحية البرلمانية لعرضها على مجلس الامة في جلسة ١٦ الشهر الجاري والقرار في الاخير سيكون بيد مجلس الامة لحسم تقرير اللجنة الصحية البرلمانية.

واضاف ان اللائحة الجديدة اوقفت العلاج في الخارج لحالات العلاج الطبيعي وابلغت النواب فيها كون من الممكن ايجاد مراكز صحية للعلاج الطبيعي في القطاعين الحكومي والخاص وهو الامر الذي حصل في علاج حالات العقم في مستشفيات القطاع الخاص عبر فرق طبية متخصصة من الخارج.

وقال إنه تمت مراجعة بنود الائحة الجديدة مع النواب في اللجنة الصحية البرلمانية موضحا ان تم مناقشة الحالات الطارئة في الخارج التي تستدعي وجود المريض في المستشفى لاكثر من اسبوعين وصرف مخصصات ما دام حالاتهم الصحية يستدعي بقائهم في المستشفى لتلقي العلاج الازم. واكد العبيدي انه لم يستثني اي حاله من حالات العلاج في الخارج وكذلك وكيل الصحة مبينا ان الوزير لا يملك الموافقة على ايفاد المرضى للعلاج في الخارج بل اللجنة الفنية هي صاحبة القرار في الموافقة على التقارير الطبية.

واضاف ان اللائحة الداخلية الجديدة منعت الوزير والوكيل من طلب عرض التقرير الطبي اكثر من مره على اللجنة الفنية في اقل من الفترة المسموح بها قانونيا وهذا يعد التزاما من الوزير بانه لا يملك الحق في طلب عرض التقرير الطبي على اللجنة الفنية او حتى الموافقة على التقرير لايفاد المريض للعلاج في الخارج.

وفيما يخص توصية مجلس الامة بوقف تنفيذ الائحة الجديدة قال العبيدي ان تمت الموافقة على الائحة الجديدة وتم تنفيذها وارسلت الى المكاتب الصحية في الخارج، مستدركا بالقول: ان ماستطرحه اللجنة الصحية البرلمانية من توصيات في جلسة مجلس الامة المقبله سوف يتم اخذه بعين الاعتبار في تغير الائحة الجديدة.

وبين العبيدي ان فيما يخص ميزانية العلاج في الخارج لاتشتمل فقط على علاج المرضى او مخصصاتهم بل الميزانية تتحمل مخصصات المكاتب الادارية في الخارج ايضا ومن الصعب تحديد كلفت مخصصات للمرضى في الميزانيات كون حالات المرضى مختلفة.

ومن جانبه قال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة بحثت موضوع مخصصات ولائحة العلاج بالخارج بحضور وزير الصحة الدكتور علي العبيدي، مشيرا إلى ان اللجنة سوف تستكمل مناقشة هذا الأمر في اجتماعها المقبل يوم الخميس.

وبين ان اللجنة طالبت بتعديل بعض مواد اللائحة المنظمة لموضوع العلاج بالخارج ومنها مايتعلق بعودة المريض إلى البلاد بصفة مؤقته خاصة حيث ان بعض المصابين بامراض مثل السرطان تحتاج لوقت طويل لتلقي العلاج ويعطى مواعيد متاخرة، موضحا انه وبناء على طلب المريض يوقف ملف علاجه لفترة مؤقته ويرجع إلى البلاد ثم يعود إلى موعدة الطبي المحدد له .

«المالية» توصى بالموافقة على تعديل قانون «غسل الأموال»

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مشروعا بقانون بتعديل المادة 16 من القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة اوصت بالموافقة على تعديل قانون غسل الأموال ومكافحة الارهاب في المادة الخاصة بوحدة التحريات على ان تكون ميزانيتها ملحقة.

واضاف الشايع ان اللجنة المالية سترفع تقريرها بهذا الشأن الى مجلس الامة ليدرج على جدول اعمال الجلسات المقبلة

بحضور مجموعة من النواب ..

«البترول الوطنية» قدمت عرضا مرئيا عن مشروع «الوقود البيئي»

قدمت شركة البترول الوطنية الكويتية امس عرضا مرئيا عن مشروع الوقود البيئي في مجلس الامة بحضور مراقب مجلس الامة النائب عبدالله التميمي وعدد من اعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للشركة محمد المطيري.

وتضمن العرض إبراز موقع شركة البترول الوطنية من الهيكل العام لمؤسسة البترول الكويتية وتاريخ تاسيسها ونطاق اعمالها بصفتها ذراع التكرير والتسويق المحلي اضافة الى سير مشروع الوقود البيئي الذي يعد احد أهم المشاريع الاستراتيجية للشركة والجدول الزمني اللازم لانجازه وتنفيذه والتحديات اللوجستية التي تواجهه.

وتناول العرض اهداف هذا المشروع التي من شأنها المساهمة في توفير احتياجات السوق المحلي والأسواق العالمية من المنتجات البترولية وتطوير مصافي الشركة وتوسعتها الى جانب الارتقاء بها من حيث الاداء البيئي والاستخدام الامثل للطاقة.

وعلى الجانب الاقتصادي تناول العرض الجدوى الاقتصادية من المشروع المتوقع ان يحقق عائدا ماديا جيدا يساعد في انتعاش السوق الكويتي وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب الكويتي وتعزيز مكانة دولة الكويت العالمية في ريادة قطاع تكرير النفط.